جامعة المدينة العالمية
Al-Madinah International University

مجلة الرّاسخون
ARRASIKHUN JOURNAL

ARRASIKHUN JOURNAL

PEER-REVIEWED INTERNATIONAL JOURNAL

مجلّة الرّاسخون

مجلّة عالميّة محكّمة

ISSN: 2462-2508

Special Issue, February 2026

إصدار خاص - فبراير 2026

مجلة الراسخـــون

مجلة عالمية محكمة

ISSN:2462-2508

أبحاث الإصدار الخاص، فبراير 2026

أولًا: الدراسات الإسلامية

البحث	صفحة
1. ابن خالويه ومنهجه الخاص في كتاب إعراب القراءات السبع وعللها	29_1
2. الانحرافات الفكرية في وسائل التواصل الاجتماعي وعلاجها في ضوء القرآن الكريم دراسة تطبيقية على طلاب الثانوية بجدة	67_30
3. مراحل المخصوص بالذّكر في القرآن الكريم وعناية المفسرين به من خلال تفسير زاد المسير لابن الجوزي، دراسة استقرائية	89_68
4. ترجمة الشيخ المفسر محمد علي طه الدرة (المتوفى 1428هـ) رحمه الله	115_90
5. دور المساجد والمراكز الثقافية التي أنشأها ملوك المملكة العربية السعودية في نشر تعليم القرآن الكريم: مشروع التفرغ العلمي عام 1446 هـ	137_116
6. التأثير والتأثر بين المستشرقين والقرآنيين دراسة تحليلية نقدية	158_138
7. الرد على المخالف في مسائل الأصول في عهد الخلفاء الراشدين	179_159

ثانياً: الدراسات اللغوية

البحث	صفحة
8. التوجيه النحوي والصرفي لقراءات الأسماء في سورة الرعد من خلال كتاب فتح البيان في مقاصد القرآن للإمام صدّيق حسن خان	204_180
9. مختارات من الأساليب الخبرية والإنشائية في سورة آل عمران وأثرُها البلاغي	233_205
10. الظواهر النحوية للجملة الفعلية في ديوان امرئ القيس	261_234

أعضاء هيئة تحرير المجلة:

مدير هيئة التحرير: الأستاذ المشارك الدكتور/ محمد صلاح الدين أحمد فتح الباب

نائب مدير هيئة التحرير أول: الأستاذ المساعد الدكتور/ سامي سمير عبد الفتاح عبد القوي

نائب مدير هيئة التحرير ثانٍ: الأستاذ المشارك الدكتور/ عبد الكريم أحمد مغاوري

سكرتيرة المجلة: الأستاذة/ دينا فتحي حسين

محكمو أبحاث العدد (حسب الترتيب الأبجدي):

- الأستاذ المساعد الدكتور/ إبراهيم محمد أحمد البيومي
- الأستاذ المساعد الدكتورة/ أماني عطية السيد علي القطري
- الأستاذ المساعد الدكتور/ سامي سمير عبد القوي
- الأستاذ المساعد الدكتور/ سمير سعيد حسين الحصري
- الأستاذ المشارك الدكتور/ السيد سيد أحمد محمد نجم
- الأستاذ المشارك الدكتور/ السيد محمد سالم سالم
- الأستاذ المساعد الدكتور/ عبد الغني قمر جمعة جاد الله
- الأستاذ المساعد الدكتورة/ عفاف عبده إبراهيم.
- الأستاذ المشارك الدكتور/ المتولي علي الشحات بستان
- الأستاذ المشارك الدكتور/ محمد إبراهيم محمد بخيت
- الأستاذ المساعد الدكتور/ محمد أحمد عبد الحميد طايل.
- الأستاذ المشارك الدكتور/ محمد أحمد عبد المطلب عزب
- الأستاذ المساعد الدكتور/ محمد أحمد محمد إسماعيل عيسى
- الأستاذ المساعد الدكتور/ محمد السيد إبراهيم البساطي
- الأستاذ المساعد الدكتور/ محمد رشاد النجار.
- الأستاذ المشارك الدكتور/ محمد صلاح الدين أحمد فتح الباب

Arrasikhun Journal، Special Issue, February 2026

ISSN: 2462-2508

التوجيه النحوي والصرفي لقراءات الأسماء في سورة الرعد
من خلال كتاب فتح البيان في مقاصد القرآن للإمام صدّيق حسن خان

عبد السلام يونس فرج — **د. محمد شحاتة عبد الحميد الشرقاوي**

باحث دكتوراه بكلية اللغات – قسم اللغة العربية — **الأستاذ المشارك بكلية اللغات – قسم اللغة العربية**

جامعة المدينة العالمية ماليزيا — **جامعة المدينة العالمية ماليزيا**

Mzuhrin11@gmail.com — khaled.nabawy@mediu.my

الملخص

هذه دراسة نحوية صرفية لقراءات الأسماء في سورة الرعد عند الإمام صدّيق حسن خان، من خلال كتابه (فتح البيان في مقاصد القرآن). وقد اختار الباحث توجيه القراءات صرفيًّا ونحويًّا؛ لما للنحو والصرف من أثر كبير في فهم القراءات وبيان مدلولها. كما اختار تفسير الإمام صدّيق لإيجازه، وخلوّه من شواذّ القراءات والتفسير، ولأنّ هذا الكتاب لم يحظ بقسط وافٍ من البحث والدراسة. وقد اختار الباحث أن يكون عنوان الدراسة: التوجيه النحوي والصرفي لقراءات الأسماء في سورة الرعد من خلال كتاب فتح البيان في مقاصد القرآن للإمام صدّيق حسن خان. والمحور الرئيس الذي يدور حوله هذا البحث هو: معرفة الأصول النحوية والصرفية التي اعتمد عليها الإمام صديق في توجيهاته، وكيفية تعامله مع توجيه القراءات. ولكي تحقق الدراسة أهدافها؛ فقد اتبع الباحث منهجًا وصفيًّا تحليليًّا إحصائيًّا، قام فيه بتحليل توجيه القراءات عند الإمام، وربطها بما ذكره العلماء في هذه التوجيهات. وتشتمل هذه الدراسة على ثلاثة مباحث: المبحث الأول: التعريف بالإمام صدّيق حسن خان، والمبحث الثاني: التوجيه النحوي للقراءات، والمبحث الثالث: التوجيه الصرفي للقراءات. وقد راعى الباحث في بحثه الاقتصار على القراءات المتواترة، وعدم الخوض في الشاذ من القراءات. وفي دراسة التوجيهات يبدأ الباحث بعرض القراءات الواردة في كتب القراءات المشهورة، مثل: السبعة في القراءات لابن مجاهد، والتيسير في القراءات السبع لأبي عمرو الداني، وحرز الأماني ووجه التهاني (الشاطبية) للشاطبي، والقناع في القراءات السبع لابن الباذش، وغيرها. ثم يعرض الباحث توجيهات الإمام صدّيق، مبيّنًا الأصول النحوية والصرفية التي اعتمد عليها في توجيهاته. وبعد ذلك يناقش الباحث هذه التوجيهات ويبيّن وجوهها من كتب النحو والصرف. ثم يختم ببيان الأثر الدلالي لتوجيه القراءات، ومدى تأثر المعنى العام باختلاف القراءات. وقد أنهى الباحث بحثه بخاتمة أجمل فيها النتائج التي توصّل إليها من خلال دراسته. والله الموفق إلى ما فيه الخير، والحمد لله أولًا وآخرًا.

ISSN: 2462-2508

ABSTRACT

This study presents a grammatical and morphological analysis of the variant readings (qirāʾāt) of nouns in Sūrat al-Raʿd as interpreted by Siddiq Hasan Khan in his exegetical work Fath al-Bayān fī Maqāṣid al-Qurʾān. The researcher elected to examine the readings from both syntactic and morphological perspectives due to the central role of grammar (naḥw) and morphology (ṣarf) in understanding the variant readings and clarifying their semantic implications. This particular tafsīr was selected for its conciseness, its avoidance of anomalous (shādhdh) readings and irregular interpretive positions, and because it has not yet received sufficient scholarly attention. Accordingly, the study is entitled: The Syntactic and Morphological Justification of the Noun Readings in Sūrat al-Raʿd through Fath al-Bayān fī Maqāṣid al-Qurʾān by Siddiq Hasan Khan. The central focus of this research is to identify the grammatical and morphological principles upon which Siddiq Hasan Khan relied in his justificatory treatment (tawjīh) of the readings and to examine his methodological approach in handling them. To achieve these objectives, the study adopts a descriptive, analytical, and statistical methodology. It analyzes the Imam's grammatical and morphological justifications and correlates them with the positions articulated by earlier and later scholars in the relevant disciplines. The study is structured into three main sections: An introduction to Siddiq Hasan Khan and his scholarly profile; The syntactic justification of the readings; The morphological justification of the readings. The research is limited to the canonical (mutawātir) readings and deliberately excludes anomalous (shādhdh) readings. In presenting the material, the researcher begins by citing the readings as recorded in the major classical works on qirāʾāt, including Ibn Mujāhid's al-Sabʿa fī al-Qirāʾāt, Abu Amr al-Dānī's al-Taysīr fī al-Qirāʾāt al-Sabʿ, Al-Shāṭibī's Ḥirz al-Amānī wa Wajh al-Tahānī (al-Shāṭibiyyah), and Ibn al-Bādhish's al-Iqnāʿ fī al-Qirāʾāt al-Sabʿ, among others. Thereafter, the study presents Siddiq Hasan Khan's syntactic and morphological justifications, clarifying the linguistic foundations upon which they rest. These justifications are then critically examined in light of the established works of grammar and morphology. The study concludes by assessing the semantic impact of these justificatory analyses and the extent to which variations in the readings influence the overall meaning of the verse.

مقدمة:

الحمد لله الذي نطقت بحمده الألسنة، وهَدى إلى توحيده في كل الأزمنة، وخلق الألسنة واللغات، وأنزل القرآن جامعًا لما في الإنجيل والتوراة؛ فجعله قرآنًا عربيًا فُصّلت آياته، وأُحكمت كلماته؛ فأعجز الفصحاء، وأتعب البلغاء، ولم يقو على الطعن فيه أعداءه. والصلاة والسلام على خير من نطق بالضاد، وأفضل من عرف المرادفات والأضداد، سيدنا محمد، وعلى آله وصحبه والتابعين، أفضل صلاة إلى يوم الدين.

أمّا بعد: فإن أعظم الشرف أن يُرزق المرء علمًا يُنتفع به، وإنّ أفضل العلوم ما كان في كتاب الله؛ لما يناله الباحث فيه من شرف الاشتغال بكلام الله تعالى ومعانيه. ومن فضل الله عليّ أن جعلني أبحث في اللغة العربية، وأنعم عليّ إذ وفقني لاختيار موضوع يتعلق بالقرآن الكريم، فكان في التوجيه النحوي والصرفي القراءات للقرآنية.

ولما كان من المتعذّر دراسة التوجيهات النحوية والصرفية للقراءات القرآنية في جميع سور القرآن، فقد وقع الاختيار على سورة الرعد لدراسة قراءات الأسماء فيها من خلال كتاب (فتح البيان في مقاصد القرآن) للإمام صدّيق حسن خان. وتُعدّ هذه الدراسة امتدادًا لبعض البحوث في كلية اللغات، قام فيها عدد من الزملاء بدراسة التوجيه النحوي والصرفي للقراءات القرآنية من خلال هذا الكتاب المميّز، وقد توقفوا عند سورة التوبة؛ لذا فإنّ اختيار الباحث لهذه السورة يُعدّ استكمالًا لتلك الدراسات.

1- مشكلة البحث:

تتمثّل المشكلة الأساسية للبحث في دراسة منهج الإمام صديق في توجيه القراءات القرآنية دراسة نحوية صرفية. وللوقوف على منهج الإمام في التوجيه، قام الباحث بإحصاء مواضع التوجيهات، ودراستها وتحليلها، وبيان منهجه في التوجيه، وأدلته، ومصادره، وأسلوبه، وكيفية تعامله مع القراءات، ومدى تأثير ذلك في تفسيره للآيات، وبيان الأدلة والأصول التي اعتمد عليها في توجيهاته، ومدى تأثّر تفسيره بالتوجيه النحوي والصرفي.

2- أسئلة البحث:

1. ما المواضع التي اعتمد فيها الإمام صدّيق على التوجيه النحوي والصرفي لتفسير الآيات؟
2. ما الأصول النحوية والصرفية التي استند إليها الإمام صدّيق في توجيهاته؟
3. كيف تأثر المعنى العام للآيات القرآنية بالتوجيه النحوي والصرفي للقراءات؟

3- أهداف البحث:

1. إحصاء المواضع التي فسّر فيها الإمام صدّيق الآيات استنادًا على التوجيه النحوي والصرفي للقراءات القرآنية.
2. بيان الأصول النحوية والصرفية التي اعتمد عليها الإمام صدّيق في توجيهاته.
3. بيان أثر التوجيه النحوي والصرفي للقراءات في المعنى العام للآيات القرآنية.

4- أهمية البحث:

الأسباب التي دعت الباحث إلى اختيار هذا الموضوع كثيرة منها ما يلي:

1. من عظيم الشـــرف أن يكون البحث متعلقًا بكتاب الله عزّ وجلّ، المصدر الأول للتشريع.
2. قلّة الدراســـات التي تناولت التوجيه النحوي والصـــرفي للقراءات القرآنية في تفســـير الإمام صديق؛ لذا فإنّ هذه الدراسة تُعدّ استكمالًا لما قـام بـه الزملاء في كليـة اللغـات حول هـذا الكتاب.
3. إبراز الجوانب النحوية والصـــرفية في توجيهات الإمام صـديق، وبيان الأصـول التي اعتمد عليها في توجيهاته، وأثر التوجيهات في تفســيره لمعاني الآيات، وفي الفروق الدلالية بين القراءات.

5- حدود البحث:

يتنـاول هـذا البحـث التوجيـه النحوي والصـــرفي للقراءات القرآنية في الأسماء الواردة في ســورة الرعد، ولا يعنى بالتوجيهات الأخرى كالتوجيه الصوتي مثلًا. وتكون الدراســـة من خلال كتاب (فتح البيان في مقاصد القرآن) للإمام صديق حسن خان. والنسخة المعتمدة هي طبعة المكتبة العصـرية للطباعة والنشـر، صيدا-بيروت، سنة النشر: 1412 هـ / 1992 م، تقديم ومراجعة: عبد الله بن إبراهيم الأنصاري.

6- الدراسات السابقة:

لم ينل هذا الكتاب كثيرًا من الدراســـات والأبحاث؛ لذا فإنّ ما وُجد من دراسات سابقة لهذا البحث هو بحوث في الكتاب، لكنها لم تتعرض لقراءات الأسماء في سـورة الرعد تحديداً. وتنقسـم هذه الدراسـات إلى قسمين:

أولًا: دراسات جامعة المدينة العالمية بماليزيا

1. (التوجيه النحوي والصـــرفي للقراءات القرآنية في ســـورة (الأنعام) من خلال كتاب فتح البيان في مقاصـــد القرآن للإمام صـــديق حســـن خان). دراســة نحوية صــرفية تحليلية، رســالة ماجســتير، الباحث: جينال عابدين لقمان، جامعة المدينة العالمية، إشراف الدكتور: محمد بخيت.
2. (التوجيه النحوي والصـــرفي للقراءات القرآنية في ســورة (النســاء) من خلال كتاب فتح البيان في مقاصـــد القرآن للإمام صـــديق حســـن خان). دراســـة نحوية صـــرفية تحليلية، رســـالة دكتوراة، البـاحـث: عبـد العزيز منور المطيري، جـامعـة المدينة العالمية، إشــراف الدكتور: محمد شــحاتة عبد الحميد الشرقاوي.
3. (التوجيـه النحوي والصـــرفي للقراءات القرآنيـة العشــر في ســور (الأعراف والأنفال والتوبة) من خلال كتاب فتح البيان في مقاصد القرآن للإمام صــديق حســن خان). دكتوراة في اللغة العربية، الباحث: علي الســـيد محمد عادل، إشـــراف الدكتور: محمد بخيت.

ثانيًا: دراسات أخرى

1. (صـديق حسـن خان والمسـائل النحوية والصـرفية في تفسـيره فتح البيان في مقاصـد القرآن: تطبيقًا على الأجزاء الخمسـة الأولى من القرآن الكريم)، دراسة وصـفية تحليلية، رسـالة دكتوراة، الباحث:

خالد حمود الصـــعدي، جامعة القرآن والعلوم الإسلامية، السودان، 2015 م.

2. (حروف المعاني في تفسير فتح البيان في مقاصد القرآن للســـيد أبي الطيب القنوجي البخاري)، دراسة نحوية دلالية، رسالة ماجستير، الباحث: نائل أركان عمران، كلية التربية، جامعة كربلاء، 2023م.
3. (الظواهر الـدلاليـة في كتـاب فتح البيـان في مقاصـد القرآن لأبي الطيب صـديق بن حسـن القنوجي)، رســـالة دكتوراة، الباحثة: صـــابرين مهـدي أبو الريش، جـامعـة الأزهر، كليـة الدراسات الإسلامية والعربية، مصر، 2008م.
4. (القضايا النحوية والصرفية في النصف الثاني من القرآن الكريم من خلال كتـاب فتح البيـان في مقاصـد القرآن الكريم لصـديق خان)، رسـالة ماجسـتير، الباحث: السـيد رمضـان حسـن، جامعة الأزهر، كلية اللغة العربية بالمنوفية، مصر، 1999م.
5. (القضايا النحوية والصرفية في النصف الأول من القرآن الكريم في كتاب فتح البيان من مقاصـــد القرآن لصـديق حسـن خان)، رسـالة ماجسـتير الباحث: محمد عبد الواحد منصـــور، جامعة الأزهر، كليـة اللغـة العربيـة بالمنوفيـة، مصـــر، 1999م.
6. (فتح البيان في مقاصـد القرآن للقنوجي: دراسـة صـــوتية من أول ســـورة مريم إلى نهاية القرآن الكريم)، رسـالة ماجسـتير، الباحث: مصـطفى أحمد إسماعيل، جامعة الأزهر، مصر، 2009م.

ويتضح من الدراسات السابقة أنّ أيًّا منها لم يتعرض لموضـــوع التوجيهات النحوية والصـــرفية للقراءات القرآنية في ســـورة الرعد، رغم اشـــتراكها مع هذه الدراسـة في تناول كتاب فتح البيان، أو في القضـايا النحوية والصـــرفية بوجه عام؛ لذا تبرز أهمية هذا البحث من خلال انفراده بالبحث في التوجيهات النحوية والصـرفية للقراءات القرآنية للأسماء في سـورة الرعد من خلال كتاب فتح البيان.

7- منهج البحث:

المنهج المتّبع في هذا البحث هو المنهج الوصـــفي التحليلي الاســتقرائي القائم على إحصـاء مواضـع القراءات القرآنية التي ذكرها الإمام في تفسيره، وتحليل توجيهاته النحوية والصرفية للقراءات. ويتم ذلك على النحو الآتي:

1- حصر مواضع القراءات القرآنية في السور، وبيان أصـــول القراءات بـذكر من قرأ بهـا، مع إيراد مصـــادرها من كتب القراءات وإعراب القرآن والتفسير.
2- إيراد توجيهات الإمام صدّيق بالنص أو بالمعنى.
3- دراســة القراءة مبتدئًا بتوجيه الإمام صــدّيق، ثم بتوجيهات العلماء الآخرين، ثم دراســـة ما يلزم من قضـــايا نحوية أو صـــرفية، ثم بيان التوجيه الراجح.

المبحث الأول: التعريف بالإمام صـــدّيق حســـن خان

أ- نسبه وحياته

هو الشيخ محمد صديق بن حسن بن علي بن لطف الله القِنَّوجِي البخاري الحســيني، المعروف بصـــدّيق حسن خان، أحد رجال النهضة الإسلامية المجددين.

ولد ونشأ في قنوج بالهند عام 1248 هـ، وتعلم في (دهلي)، ثم سافر إلى (بهوپال) طلبا للمعيشة. وقد قال في ترجمة نفسه: (ألقى عصا الترحال في محروسة بهوپال؛ فأقام بها وتوطن وتمول، واستوزر وناب، وألف وصنف) وتزوج بملكة بهويال، ولقب بنواب عالي الجاه أمير الملك بهادر. له نيف وستون مصنفًا بالعربية والفارسية والهندسية (1).

ب- شيوخه

درس المؤلف على جماعة من مشايخ الهند واليمن، واستفاد منهم في علوم القرآن والحديث وغيرهما. ومن أشهر شيوخه: أخوه الأكبر السيد العلامة أحمد بن حسن بن علي، والشيخ الفاضل المفتي محمد صدر الدين خان الدهلوي، والشيخ القاضي حسين بن محسن السبعي الأنصاري تلميذ العلامة محمد بن ناصر الحازمي تلميذ العلامة القاضي محمد بن علي الشوكاني، والشيخ المعمر الصالح عبد الحق بن فضل الله الهندي، والشيخ التقي محمد يعقوب المهاجر إلى مكة.

ج- تلاميذه

من تلاميذه: العلامة المحدث يحيى بن محمد بن أحمد بن حسن الحازمي، قاضي عدن، والشيخ العلامة السيد نعمان خير الدين الألوسي مفتي بغداد.

د- مؤلفاته

من مؤلفات الإمام صدّيق: (حسن الأسوة في ما ثبت عن الله ورسوله في النسوة)، و(أبجد العلوم)، و(فتح البيان في مقاصد القرآن) عشرة أجزاء في التفسير، و(لف القماط) في اللغة، و(حصول المأمول من علم الأصول)، و(عون الباري) في الحديث، و(العلم الخفاق من علم الاشتقاق)، و(العبرة مما جاء في الغزو والشهادة والهجرة)، و(الطريقة المثلى) في ترك التقليد، و(نيل المرام من تفسير آيات الأحكام)، و(خلاصة الكشاف) في إعراب القرآن، و(البلغة إلى أصول اللغة)، و(غصن البان المورق) رسالة في الأدب، ومثلها (نشوة السكران)، و(الروضة الندية) في شرح الدرر للشوكاني، و(التاج المكلل) في التراجم، وقد اشتمل على ٥٤٣ ترجمة (2).

هـ- وفاته

توفي ليلة 29 جمادى الآخرة عام 1307 هـ/1890م، وقد بلغ من العمر تسعًا وخمسين عامًا. وكان ذلك وهو في خضم محنتهِ في أمر الولاية وما تعرض له من مؤامرات الحكومة ضده؛ إذ أصيب بمرض الاستسقاء، فاشتد عليه حتى توفي"(3).

المبحث الثاني: التوجيه النحوي

توجيه القراءات في (زرع) و(نخيل) و(صنوان) و(غير) بين الرفع والجر

قال تعالى: ﴿وَفِي ٱلۡأَرۡضِ قِطَعٞ مُّتَجَٰوِرَٰتٞ وَجَنَّٰتٞ مِّنۡ أَعۡنَٰبٖ وَزَرۡعٞ وَنَخِيلٞ صِنۡوَانٞ وَغَيۡرُ صِنۡوَانٖ يُسۡقَىٰ بِمَآءٖ وَٰحِدٖ وَنُفَضِّلُ بَعۡضَهَا عَلَىٰ بَعۡضٖ فِي

(1) الزركلي، **الأعلام**، ط15، ج6، ص: 167-168.

(2) الزركلي، **الأعلام**، ط15، ج6، ص: 168.

(3) نفس المصدر السابق، ج6، ص: 167-168.

ٱلۡأُكُلِۚ إِنَّ فِي ذَٰلِكَ لَأٓيَٰتٖ لِّقَوۡمٖ يَعۡقِلُونَ﴾. سورة الرعد، الآية: 4.

أولًا: عرض القراءات

ورد في قراءة (زرعٌ) و(نخيلٌ) و(صنوانٌ) و(غيرُ) وجهان، هما: الرفع والجر. قال ابن مجاهد: "فقرأ ابن كثير وأبو عمرو وعاصم في رواية حفص (وزرعٌ ونخيلٌ صنوانٌ وغيرُ صنوانٍ) رفعًا، وقرأ عاصم في رواية أبي بكر ونافع وابن عامر وحمزة والكسائي (وزرعٍ ونخيلٍ صنوانٍ وغيرِ صنوانٍ) خفضًا"(1).

ثانيًا: منهج الإمام وأصوله في التوجيه

ذكر الإمام صدّيق وجهي القراءة في ألفاظ (زرع، ونخيل، وصنوان، وغير)، غير أنّه لم ينسب هذه القراءات، ولم يبين درجتها من حيث التواتر أو الشهرة. كما عرض توجيه القراءات بصيغة المبني للمفعول، فقال: "قرئ بالرفع في الأربعة عطفًا على جنات وبالجر عطفًا على أعناب". ويُلاحظ أنّ الإمام صدّيق أغفل ذكر وجه النصب.

ثالثًا: التوجيه النحوي للقراءات

1- توجيه الرفع

قال الإمام صدّيق: "قرئ بالرفع في الأربعة عطفًا على جنات". والمقصود الأربعة: زرع، ونخيل، وصنوان، وغير؛ فهي معطوفة على (جناتٌ). وعلى هذا التوجيه تكون (جنات) مرفوعة عطفًا على (قطع) التي هي مبتدأ مؤخر. والمعنى: وفي الأرض قطعٌ متجاوراتٌ وفي الأرض جناتٌ.

وقد رجّح الفراء وجه الرفع في (صنوان وغير)، فقال: "وقوله: (صنوان وغير صنوان) الرفع فيه سهل لأنه تفسير لحال النخل. والقراءة بالخفض، ولو كان رفعا كان صوابًا. تريد: منه صنوان ومنه غير صنوان"(2). وعلى هذا التوجيه يكون الرفع بالعطف على (قطع). وقال الفارسي موضحًا هذا الوجه: "من رفع (زرعًا) من قوله: وجنات من أعناب وزرع جعله محمولًا على قوله: وفي الأرض. تقديره: وفي الأرض قطعٌ متجاوراتٌ، وجناتٌ من أعناب، وفي الأرض زرعٌ ونخيلٌ صنوان، فجعله محمولًا على قوله (وفي الأرض)، ولم يجعله محمولًا على ما الجنّات منه من الأعناب"(3).

أمّا قول الإمام صدّيق: (قرئ بالرفع في الأربعة عطفًا على جنات) فمقتضاه أن (جنات) لا موضع لها إلا الرفع. وقد صرّح البغوي بذلك في تفسيره فقال: "من أعناب وزرع ونخيل صنوان رفعها كلها ابن كثير، وأبو عمرو، وحفص، ويعقوب، عطفًا على الجنات، وجرها الآخرون نسقا على الأعناب"(4).

وبناءً على ما تقدّم، فإنّ توجيه الرفع عطفًا على (جنات) لا يستقيم إلا إذا كانت (جنات) مرفوعة عطفًا على (قطع). أمّا إذا كانت (جنات) على غير الرفع، فإنّ رفع (زرع، ونخيل) لا توجيه له إلّا بالعطف على (قطع). وعليه فالأرجح في توجيه الرفع هو حمل

(1) ابن مجاهد، **السبعة في القراءات**، ط2، ص: 356.

(2) الفراء، **معاني القرآن**، ط1، ج2، ص: 58.

(3) أبو علي الفارسي، **الحجة للقراء السبعة**، ط2، ج5، ص: 6.

(4) البغوي، **معالم التنزيل في تفسير القرآن**، ط1، ج3، ص: 6.

(زرع، ونخيل، وصنوان، وغير) على (قطع)، لا على (جنات)، والمعنى في الوجهين واحد؛ غير أنّ رفع (جنات) فيه خلاف؛ فقد قيل بنصبها على تقدير: وجعل فيها جنات؛ ولهذا فإنّ الأخذ بما لا خلاف فيه أولى من الأخذ بما وقع فيه الخلاف.

2- توجيه الجر

قال الإمام صدّيق في توجيه الجر: "وبالجر عطفًا على أعناب"، فاختار الإمام أن يكون الجر بالعطف على (أعناب). وهذا الوجه ذكره عدد من العلماء، منهم الفراء؛ إذ يقول: "فلك في الزرع وما بعده الرفع، ولو خفضت كان صوابًا. فمن رفع جعله مردودًا على الجنات، ومن خفض جعله مردودًا على الأعناب، أي: من أعناب ومن كذا وكذا"(1).

غير أنّ توجيه الجر في (زرع، ونخيل، وصنوان، وغير) عطفًا على (أعناب) ليس محلّ إجماع؛ إذ انقسمت فيه الآراء إلى رأيين: الرأي الأول: عدم جواز الجر أصلًا، وترجيح الرفع عليه. قال النحاس: "وقرأ أبو عمرو وابن كثير (وزرع) بالرفع، وما بعده مثله. قال الأصمعي: قلت لأبي عمرو بن العلاء: كيف لا تقرأ (وزرع) بالجر؟ فقال: الجنات لا تكون من الزرع"(2). وقد ردّ أبو جعفر النحاس هذا القول بأنّ ما قاله أبو عمرو لا يلزم من قرأ بالجر؛ لأنّ بعده ذكر النخيل، وإذا اجتمع النخيل مع الزرع قيل لهما: جنة (3).

والرأي الثاني: جواز الجر في الألفاظ الأربعة، لكن بالعطف على (جنات) لا على (أعناب). وعلى هذا التوجيه تكون (جنات) منصوبة بالكسرة نيابة عن الفتحة؛ لأنها جمع مؤنث سالم، والتقدير: وجعل فيها جنات. قال الزجاج: "ويجوز النصب في جنات، ويقرأ وجناتٍ من أعنابٍ، المعنى: جعل فيها رواسي، وجعل فيها جنات من أعناب"(4). ومثله قال النحاس: "ويجوز و(جناتٍ) على: وجعل فيها جنات"(5).

ويظهر للباحث أنّ تأويل النصب في (جنات) تأويل متكلّف؛ لأنّ من قرأ بالرفع تأوّل عطف (جنات) على (قطع)، ثم أتبع (زرع، ونخيل، وصنوان، وغير) للجنات فرفعها عطفًا. أمّا من قرأ بالجر فقد جعل العطف على (أعناب). فلا موجب للذهاب إلى إضمار الفعل وفاعله لتوجيه نصب (جنات) ما دام يمكن جرها عطفًا على (أعناب). وقد يكون الدافع إلى هذا التأويل هو التخلّص من إدخال (زرع) ضمن أنواع الجنات عند القراءة بالجر، لكنّ هذا الاحتمال قد رُدّ عليه.

رابعًا: الأثر الدلالي للتوجيهات

1- الفروق الدلالية بين القراءات

إنّ قراءة (زرع، ونخيل) بالرفع تشير إلى أنّ الجنة المشار إليها هي التي تحتوي على الأعناب دون غيرها. وقد قال الفارسي في بيان ذلك: "والجنّة على

(1) الفراء، **معاني القرآن**، ط1، ج2، ص: 58.
(2) النحاس، **إعراب القرآن**، ط1، ج2، ص: 219.
(3) نفس المصدر السابق.
(4) الزجاج، **معاني القرآن وإعرابه**، ط1، ج3، ص: 137.
(5) النحاس، **إعراب القرآن**، ط1، ج2، ص: 219.

هـذا يقع على الأرض التي فيهـا الأعنـاب دون غيرها"[1]. أمّا قراءة (زرع، ونخيل) بالجر، فهي تدلّ على أنّ الجنة قد تكون من الكرم، وقد تكون من النخيل والزرع أيضًـــا. قال ابن عادل في تأييد هذا الوجه: "وقد أجيب عن ذلك بأن الجنة احتوت على النخيل، والأعناب، لقوله تعالى: ﴿جَعَلْنَا لِأَحَدِهِمَا جَنَّتَيْنِ مِنْ أَعْنَابٍ وَحَفَفْنَاهُمَا بِنَخْلٍ وَجَعَلْنَا بَيْنَهُمَا زَرْعًا﴾"[2].

وعلى الرغم من هذا التنوع الدلالي، فإنّ إثر وجوه القراءة في هذه الآية يبقى منحصـــرًا في الجانـب المعجمي المتعلق بمعنى الجنة، ولا يؤثر كثيرًا في المعنى العام؛ إذ يظل المقصـود واحدًا، سـواء أكانت الجنة خاصـة بالأعناب، أم كانت شـاملة للنخيل والزرع أيضًا.

2- الأثر العقدي والفقهي والإعجازي

لا ترتبط الآية بمسـائل عقدية أو فقهية؛ لذلك لا يترتب على اختلاف القراءات اختلاف في العقيدة ولا في الأحكام الشرعية. أمّا الجانب الإعجازي فهو واحد في التوجيهين؛ لأنّ الآية مثلٌ ضُرب للمؤمنين، يُظهر أنّ المحاصيل كلها تُسقى بماء واحد، ومع ذلك تختلف ثمارها وألوانها. وقد عبّر الطبري عن هذا المعنى بقوله: "بسـاتين من أعناب، وزرع ونخيل أيضًـــا، متقاربة في الخلقة، مختلفة في الطعوم والألوان، مع اجتماع جميعها على شرب واحد"[3].

المبحث الثالث: التوجيه الصرفي

المطلب الأول: توجيه القراءات في (الكفار) بين الإفراد والجمع

قال تعالى: ﴿وَقَدْ مَكَرَ ٱلَّذِينَ مِن قَبْلِهِمْ فَلِلَّهِ ٱلْمَكْرُ جَمِيعًا ۖ يَعْلَمُ مَا تَكْسِبُ كُلُّ نَفْسٍ ۗ وَسَيَعْلَمُ ٱلْكُفَّٰرُ لِمَنْ عُقْبَى ٱلدَّارِ﴾. سورة الرعد، الآية: 42.

أولًا: عرض القراءات

ورد في لفظ (الكفار) قراءتان مشـــهورتان، إحداهما على صيغة الجمع، والأخرى على صيغة المفرد. قال ابن مجاهد: "واختلفوا في التوحيد والجمع من قوله: (وســـيعلم الكفار)؛ فقرأ ابن كثير ونافع وأبو عمرو: (وسيعلم الكافر) واحدًا. وقرأ عاصم وابن عامر وحمزة والكسائي: (وسيعلم الكفار) على الجمع"[4]. وقال الأزهري: "قرأ ابن كثير ونافع وأبو عمرو: (الكافرُ) واحدًا، وقرأ الباقون: (الكُفَّارُ) جماعة"[5].

ثانيًا: منهج الإمام وأصوله في التوجيه

بالنظر إلى توجيه القراءات في هذا الموضـــع يتبيّن أنّ الإمام صـدّيق يذكر وجهي القراءة في (الكفار) دون ترجيح، إذ يقول: "وســـيعلم الكفار جميعهم، وقرئ الكافر على التوحيد أي: جنس الكافر، وقيل المراد بالكافر أبو جهل"[6]. ولم يذكر في هذا الوجه أكثر من ذلك، كما لم يُنسَـب أيٌّ من القراءتين، واكتفى بالإشـارة إليهما، مسـتخدمًا صـيغة (قُرئ) المبني

(1) أبو علي الفارسي، **الحجة للقراء السبعة**، ط2، ج5، ص: 6.
(2) ابن عادل، **اللباب في علوم الكتاب**، ط1، ج 11، ص: 245.
(3) الطبري، **تفسير الطبري جامع البيان**، ط1، ج13، ص: 419.
(4) ابن مجاهد، **السبعة في القراءات**، ط2، ص: 359.
(5) الأزهري، **معاني القراءات للأزهري**، ط1، ج2، ص: 58.
(6) صدّيق حسن خان، **فتح البيان في مقاصد القرآن**، د.ط، ج7، ص: 75.

للمجهول، مما يدلّ على عدم تأثر المعنى العام للآية باختلاف القراءتين.

ثالثًا: التوجيه الصرفي للقراءات

1- توجيه (الكافر) على المفرد

يتبيّن من عرض الإمام صدّيق للقراءات أنّه لم يزد في هذا الوجه على قوله: "وقرئ الكافر على التوحيد أي جنس الكافر وقيل المراد بالكافر أبو جهل". وتستند قراءة المفرد على حجتين رئيسيتين: الحجة الأولى أن ذكر الكافر بالمفرد يراد به أبو جهل تحديدًا. وقد أشار ابن خالويه إلى ذلك بقوله: "قرأ ابن كثير ونافع وأبو عمرو (الكافر) موحدًا، لأن الكافر يعني أبا جهل فقط"(1).

أمّا الحجة الثانية فتنبني على أن اللفظ المفرد دالّ على الجنس. يقول الزجاج: "وقرئت: وسيعلم الكافر، ومعنى الكفار والكافر ههنا واحد؛ الكافر اسم للجنس، كما تقول: قد كثرت الدراهم في أيدي الناس، وقد كثر الدرهم في أيدي الناس"(2)، وهو دليل واضح على دلالة المفرد على العموم. ويؤكد السيرافي هذا المعنى بقوله: "اسم الجنس واحد مذكر وهو يقع على الجميع؛ لأن الجنس جمع"(3). وكذلك، ذكر ابن السراج أنّ كلّ ما أريد به العموم فهو جنس، مهما كان اللفظ، وقال: إذا قلت: ما هذا؟ فقيل: إنسان، فالمقصود الجنس(4). وعلى هذا القياس تكون قراءة (الكافر) مفردًا من هذا الباب، فيدلّ المفرد على الجماعة.

ولا خلاف في صحة قراءة (الكافر) بالمفرد، وإنما وقع الخلاف في تأويل هذا المفرد. فقد روي عن ابن عباس أنّ الكافر يُراد به أبو جهل، إذ قال ابن الجوزي: "قال ابن عباس: يعني: أبا جهل"(5). وتأويل (الكافر) مفردًا على أنّه أبو جهل قاله ابن عباس في هذا الموضع وفي غيره من المواضع، فقد ذكر النحاس في تفسير قوله تعالى: ﴿وَكَانَ ٱلْكَافِرُ عَلَىٰ رَبِّهِۦ ظَهِيرًا﴾ (6) أنّه روي عن ابن عباس: الكافر هاهنا أبو جهل وشيعته؛ لأنه يستظهر بعبدة الأوثان على أولياء ربه (7).

غير أنّ تأويل (الكافر) المفرد على أنّه أبو جهل لا يتفق مع سياق هذه الآية ولا مع غيرها؛ إذ المقصود إخبارٌ عن حال الكافر يوم القيامة حين يعلم عاقبة كفره، وهذا المعنى عامّ يشمل جميع الكفار، ولا يختصّ بكافر بعينه. ومما يؤكد ذلك قوله تعالى: ﴿وَيَقُولُ ٱلْكَافِرُ يَٰلَيْتَنِى كُنتُ تُرَٰبًا﴾ (8)؛ فليس المراد كافرًا واحدًا؛ لأنّ الندم في هذا الموقف لا ينفرد به كافر دون غيره، بل المعنى: أنّ كل كافر يتمنى أن يصير ترابًا يوم القيامة حتى لا يُحاسب على كفره فيُعذّب. ومما يؤيد ذلك ما ذكره النحاس من أنّ

(1) ابن خالويه، **إعراب القراءات السبع وعللها، ط1**، ج1، ص: 332.

(2) الزجاج، **معاني القرآن وإعرابه**، ط1، ج3، ص: 151.

(3) السيرافي، **شرح كتاب سيبويه**، ط1، ج4، ص: 348.

(4) ابن السراج، **الأصول في النحو**، د.ط، ج1، ص: 159.

(5) ابن الجوزي، **زاد المسير في علم التفسير**، ط1، ج2، ص: 502.

(6) سورة الفرقان، من الآية: 55.

(7) النحاس، **إعراب القرآن**، ط1، ج3، ص: 114.

(8) سورة النبأ، من الآية: 40.

المفرد يؤدي إلى معنى الجمع، فقال: "وسيعلم الكفار والكافر بمعنى واحد يؤدي عن جمع"[1]. وكذلك وافقه الواحدي فبيّن أنّ من قرأ (الكافر) بالإفراد جعله كالجمع، أي جعله اسمًا شائعًا، كالإنسان في قوله تعالى: ﴿إِنَّ ٱلْإِنسَٰنَ لَفِى خُسْرٍ﴾ [2]؛ فقد جاء واحدًا يُراد به الكثرة [3].

وأمّا سبب الاختلاف في قراءة (الكافر) فلأنه كُتب في مصحف عثمان بغير ألف، فاحتمل الوجهين. قال ابن خالويه: "وإنما اختلف القراء في هذه الأحرف لأنه كتب في مصحف عثمان بغير ألف (الـ ك ف ـر)" [4]. ولما كانت كذلك في المصحف، جاز وضع الألف قبل الفاء فتصير مفردًا، أو بعدها فتصير جمعًا.

وبناءً على ما تقدّم، فإنّ الباحث يرى أنّ تأويل المفرد بالجمع هو الأقرب للصواب؛ لأنّ صدر الآية: (وقد مكر الذين من قبلهم) يدلّ على الجمع، فالقراءة على المفرد صحيحة، وتأويلها على الجمع أحسن، مع بقاء قراءة المفرد صحيحة ثابتة.

2- توجيه (الكفار) على الجمع

ذكر الإمام صدّيق هذا الوجه بقوله: "(وسيعلم الكفار) جميعهم". وقوله: (جميعهم) يدلّ بوضوح على أنّ القراءة هنا قراءة الجمع. وهذا الوجه هو قراءة الجميع سوى ابن كثير ونافع وأبي عمرو. قال ابن الجزري: "قرأ المدنيان، وابن كثير وأبو عمرو: (الكافر) على التوحيد، وقرأ الباقون على الجمع"[5].

وحجة من قرأ بالجمع أنّ قراءة عبد الله بن مسعود: (وسيعلم الكافرون)، وقراءة أبيّ بن كعب: (وسيعلم الذين كفروا). وقد لخّص ابن خالويه هذه الحجة بقوله: "وقرأ الباقون: (وسيعلم الكفار) على الجمع، وحجتهم قراءة عبد الله وأبي، لأن في حرف أبيّ: (وسيعلم الذين كفروا)، وفي حرف عبد الله (وسيعلم الكافرون)" [6]. كما ذكر ابن زنجلة وجهًا آخر، وهو أنّ الكلام جاء عقب قوله تعالى: (وقد مكر الذين من قبلهم)، ثم قال: (سيعلم الكفار) بلفظ الجمع؛ ليأتلف الكلام على سياق واحد [7].

ومما يقوي القراءة بالجمع أنّ قراءة (الكافر) على المفرد قد أوّلها كثيرون على معنى الجمع، وليس فيها ما يدل على قصد كافر بعينه إلّا ما روي عن ابن عباس من أنّ المقصود بالكافر هو أبو جهل. فإذا لم يؤخذ بهذا التأويل، لم يبق لقراءة المفرد إلا أن تكون على اسم الجنس، أي أنّ المقصود جنس الكافر. وحيث إنّ تأويل المفرد بمعنى الجمع جائز، فإنّ قراءة الجمع تكون أولى من حمل المفرد على الجمع بالتأويل.

(1) النحاس، **إعراب القرآن**، ط1، ج2، ص: 226.

(2) سورة العصر، الآية: 2.

(3) يُنظر: **التفسير البسيط** للواحدي، ط1، ج12، ص: 386.

(4) ابن خالويه، **إعراب القراءات السبع وعللها، ط1**، ج1، ص: 332.

(5) ابن الجزري، **النشر في القراءات العشر**، د.ط، ج2، ص: 298.

(6) ابن خالويه، **إعراب القراءات السبع وعللها، ط1**، ج1، ص: 332.

(7) يُنظر: **حجة القراءات** لابن زنجلة، د.ط، ص: 375.

وبناءً على ذلك، فإنّ معنى القراءتين لا يخرج عن إرادة العموم؛ فإذا قرئ بالمفرد فهو على اسم الجنس الدال على الشمول، وإذا قرئ بالجمع فهو الأصل في دلالته المباشرة على جميع الكفار.

رابعًا: الأثر الدلالي للتوجيهات

1- الفروق الدلالية بين القراءات

تدلّ قراءة (الكافر) بالمفرد على معنى الجمع، ومنه قول العرب: (كثر الدرهم في أيدي الناس)، والمقصود كثرت الدراهم. ومن هنا جاء حمل المفرد في الآية على عموم الكفار. وقد بيّن الزجاج هذا المعنى بقوله: "الكافر اسم للجنس، كما تقول قد كثرت الدراهم في أيدي الناس. وقد كثر الدرهم في أيدي الناس"[1]. وذكر الثعلبي [2] أنّ العرب تضع الواحد موضع الجمع كقوله ﴿وَكَانَ ٱلْكَافِرُ عَلَىٰ رَبِّهِۦ ظَهِيرًا﴾ [3].

أمّا قراءة (الكفار) بالجمع، فهي نصّ صريح في عموم المخاطبين، فالكلام موجّه إلى جميع الكفار. ولذلك احتج من قرأ بالجمع بقراءة أبيّ: (وسيعلم الذين كفروا)، وقراءة عبد الله بن مسعود: (وسيعلم الكافرون). وقد لخّص ابن خالويه هذا المعنى بقوله: "والحجة لمن جمع: أنه أراد كل الكفار. ودليله أنه في حرف أبيّ: (وسيعلم الذين كفروا)، وفي حرف عبد الله: (وسيعلم الذين كفروا)" [4]. ولا خلاف بين القراء في أن الجمع هو الأصل في الدلالة على عموم الكفار.

2- الأثر العقدي والفقهي والإعجازي

لا يترتب على اختلاف القراءتين -قراءة المفرد أو الجمع- أيّ اختلاف عقدي أو فقهي؛ إذ إنّ المعنى في كلتا القراءتين واحد، وهو أنّ الكفار سيعلمون يوم القيامة مغبة كفرهم، وحسن عاقبة المؤمنين.

وقول الطبري: "وسيعلمون إذا قدموا على ربهم يوم القيامة لمن عاقبة الدار الآخرة، حين يدخلون النار ويدخل المؤمنون بالله ورسوله الجنة"[5] يدلّ على أن المقصود جميع الكفار، وليس فئة بعينها. وهذا ما يجعل قراءة الجمع أقرب من حيث الدلالة، مع بقاء قراءة المفرد مساوية لها في المعنى؛ لأنّ الكافر على الإفراد اسم جنس يُراد به عموم الكفار لا كافر بعينه.

المطلب الثاني: توجيه القراءات في (الأُكُل) بضم الكاف وإسكانها

قال تعالى: ﴿وَفِي ٱلْأَرْضِ قِطَعٌ مُّتَجَٰوِرَٰتٌ وَجَنَّٰتٌ مِّنْ أَعْنَٰبٍ وَزَرْعٌ وَنَخِيلٌ صِنْوَانٌ وَغَيْرُ صِنْوَانٍ يُسْقَىٰ بِمَآءٍ وَٰحِدٍ وَنُفَضِّلُ بَعْضَهَا عَلَىٰ بَعْضٍ فِي ٱلْأُكُلِ ۚ إِنَّ فِي ذَٰلِكَ لَءَايَٰتٍ لِّقَوْمٍ يَعْقِلُونَ﴾. سورة الرعد، الآية: 4.

(1) الزجاج، **معاني القرآن وإعرابه**، ط1، ج3، ص: 151.

(2) الثعلبي، **الكشف والبيان عن تفسير القرآن**، ط1، ج4، ص: 89.

(3) سورة الفرقان، من الآية: 55.

(4) ابن خالويه، **الحجة في القراءات السبع**، ط4، ص: 202.

(5) الطبري، **تفسير الطبري جامع البيان**، ط1، ج13، ص: 580.

أولًا: عرض القراءات

ورد في كلمة (الأكل) قراءتان، هما: (الأُكْل) بسكون الكاف، وهي قراءة نافع وابن كثير. و(الأُكُل) بضم الكاف، وهي قراءة الباقين. قال ابن مجاهد: "وخفف الكاف في (أكل) نافع وابن كثير، وثقل الباقون"(1). وقال الأزهري: "وقرأ نافع وابن كثير بتخفيف ذلك كله، وقرأ الباقون بتثقيل ذلك كله ما استثنوا شيئًا. قال أبو منصور: هما لغتان جيدتان، فاقرأ كيف شئت"(2).

ثانيًا: منهج الإمام وأصوله في التوجيه

ذكر الإمام صدّيق وجهي القراءة في (الأكل) بقوله: "والأكل بضمتين وإسكان الثاني للتخفيف: المأكول، والمراد به ما يؤكل منها، وهو الثمر والحب؛ فالثمر من النخيل والأعناب، والحب من الزرع"(3). ولم يعرض الإمام أسباب اختلاف القراءات أو علة ذلك، واكتفى بالإشارة إلى وجود القراءتين. ويبدو من قوله: "والأكل بضمتين وإسكان الثاني للتخفيف" أنّه يُسوّي بين الوجهين، ولا يرجح قراءة على أخرى.

ثالثًا: التوجيه الصرفي للقراءات

1- توجيه (الأُكُل) بالتثقيل

ذكر الإمام صدّيق في هذا الوجه أنّ الأُكُل -بضم الهمزة والواو والكاف- يراد به ما يؤكل من الثمر والحب، ومعنى ذلك أنّ صيغة (الأُكُل) ليست مصدرًا، إذ المصدر هو (الأكْل)، وإنما هي اسم مفعول يدل على المأكول. ولا خلاف من الناحية الصرفية في أنّ (الأُكُل) يدلّ على ما يؤكل من الطعام، وأنّ (الأَكْلة) للمرة الواحدة، و(الأُكْلة) للقمة؛ فقد قال الخليل الفراهيدي: "الأَكْلة: المرة. والأُكْلَةُ: اسم كاللقمة"(4).

وإذا كان المعنى اللغوي للأُكل في المعاجم يندرج تحت مادة (أ-ك-ل)، فإنّ التأويل في النص القرآني يخضع للإعجاز البلاغي ومرونة التفسير. وفي هذا الإطار ذكر مقاتل ابن سليمان أنّ (الأُكُل) يعني الحِمْل، أي ما يحمله النبات من ثمر؛ إذ قال في تفسير قوله تعالى: (وَنُفَضِّلُ بَعْضَها عَلى بَعْضٍ فِي الْأُكُلِ): أي في الحمل، فبعضها أكبر حملًا من بعض"(5). غير أنّ هذا القول ليس محل إجماع، وقد ذكره الطبري ضمن أقوال أخرى، فقال: "بعضُها أكثر حملًا من بعض، وبعضُه حلوٌ وبعضُه حامضٌ، وبعضُه أفضلُ من بعضٍ"(6).

ويميل الباحث إلى القول بأنّ المفاضلة بين النبات ينبغي أن تُحمل على اختلاف الطعوم لا على اختلاف الحمل؛ لأنّ ما قبلها: (يسقى بماء واحد) يدلّ على أنّ الإعجاز متمثل في اختلاف الطعوم مع وحدة الماء والتربة، وليس في كبر الحمل أو صغره. وهذا ما أشار إليه ابن خالويه بقوله: "وذلك أن

(1) ابن مجاهد، **السبعة في القراءات**، ط2، ص: 528.

(2) الأزهري، **معاني القراءات للأزهري**، ط1، ج1، ص: 227.

(3) صدّيق حسن خان، **فتح البيان في مقاصد القرآن**، د.ط، ج7، ص: 16.

(4) الخليل بن أحمد الفراهيدي، **كتاب العين**، د.ط، ج5، ص: 408.

(5) مقاتل بن سليمان، **تفسير مقاتل بن سليمان**، ط1، ج2، ص: 367.

(6) الطبري، **تفسير الطبري جامع البيان**، ط1، ج13، ص: 420.

الثمرة لو كانت إذا لم تختلف تربتها وسقى بماء واحد وجب ألا تختلف طعومها"[1]. ويؤيد هذا الاتجاه ما ورد عن النبي –صلى الله عليه وسلم– في تفسيره لقوله تعالى: (وَنُفَضِّلُ بَعْضَهَا عَلَى بَعْضٍ فِي الْأُكُلِ): "الفارسي والدَّقل والحلو والحامض"[2]، والفارسي: نوع جيد من التمر، والدقل: تمر رديء. مما يدلّ على أنّ المفاضلة في الطعوم.

أمّا من جهة القراءة، فالأصل في (الأُكُل) الضم؛ إذ قال مكي بن أبي طالب: "والضم هو الأصل، والإسكان على التخفيف، فهما لغتان"[3]. وقد وقع خلاف في الإسكان لغرض التخفيف؛ فابن زنجلة يبيّن أنّ حجة من سكن الكاف استثقال الضمتين في كلمة واحدة، بينما احتج من قرأ بالضمتين بعدم وجود ضرورة تدعو إلى إسكان حرف مستحق للرفع، واستشهدوا بإجماع القراء على قوله تعالى: ﴿هَـٰذَا نُزُلُهُمْ﴾ [4]، حيث اجتمعت في (نُزُلُهُم) ضمات كثيرة من غير ثقل" [5].

وبناءً على ذلك، فلا مانع من قراءة (الأُكُل) بالتثقيل؛ بل إنّ حجة ترجيح قراءة التخفيف ليست ملزمة؛ لأنّ اجتماع الضمات في العربية ثابت من غير استثقال. كما أنّ التثقيل إشباع، والإشباع أفخم، وهو ما أشار إليه أبو القاسم الهذلي بقوله: "الباقون بالضم، وهو الاختيار؛ لأن الإشباع أفخم"[6]. ولهذا يميل الباحث إلى قراءة (الأُكُل) بضم الكاف؛ لكونها قراءة الأغلب، ولأنّ علة التخفيف، وهي الاستثقال، ليست ملزمة مع ثبوت اجتماع الضمات في الكلمة مع انتفاء الثقل.

2– توجيه (الأُكْل) بالتخفيف

ذكر الإمام صدّيق وجه قراءة (الأُكْل) بتسكين الكاف على التساوي مع التثقيل، مبينًا أنّ معنى (الأُكل) في كلا القراءتين هو المأكول. فالتخفيف لا يغير المعنى، إذ يُراد بالأكل المخفف ما يراد بالأكل المثقل. وقد أوضح الأخفش هذا المعنى بقوله: "و(الأُكْلُ): هو ما يؤكل. و(الأَكْلُ) هو الفعل الذي يكون منك؛ تقول: (أكلت أكلًا) و(أكلت أَكْلة واحدة). وإذا عنيت الطعام قلت: أُكْلة واحدة"[7]. والتخفيف قراءة نافع وابن كثير. قال ابن الجزري: "وسكن الكاف من (الأكل، وأكل) حيث جاء: نافع وابن كثير، وسكن الكاف أيضًا من (أكلها) والغين من (شُغْل): نافع وابن كثير وأبو عمرو"[8].

وعلة التخفيف في (الأُكْل)، كما ذكر ابن خالويه، هي كراهة توالي الضمتين؛ إذ قال: "فمن خفّف كره توالي الضّمّتين فخفف كما يقال: السُّحْق والسُّحُق،

(1) ابن خالويه، **إعراب القراءات السبع وعللها، ط1**، ج1، ص: 343.

(2) يُنظر: **سنن الترمذي** للترمذي، ط2، ج 5، ص: 294، حديث رقم: 318.

(3) مكي بن أبي طالب، **الكشف عن وجوه القراءات السبع وعللها وحججها**، ط2، ج1، ص: 314.

(4) سورة الواقعة، من الآية: 56.

(5) ابن زنجلة، **حجة القراءات**، د.ط، ص: 146.

(6) أبو القاسم الهذلي، **الكامل في القراءات العشر والأربعين الزائدة عليها**، ط1، ص: 509.

(7) الأخفش، **معاني القرآن**، ط1، ج1، ص: 200.

(8) ابن الجزري، **شرح طيبة النشر في القراءات**، ط2، ص: 176.

والرّعْب والرّعُب"[1]. وقد عدّ هذا السبب تعليلًا للقراءة لا حجّة ملزمة؛ لأنّ توالي الضمات جائز في العربية دون استثقال، كما استدلّ من قرأ على التثقيل بإجماعهم على قراءة قوله تعالى: ﴿نُزُلُهُمْ﴾، فقد اجتمعت فيها ضمّات متعددة دون أن يُعد استثقالًا.

ومن ثَمّ، فليس لمن قرأ بالتخفيف حجة سوى استثقال توالي الضمتين. فقد قال ابن خالويه: "وتوالي الضمتين ثقيل أيضًا، فخفف بالإسكان"[2]. وهذه الحجة ليست ملزمة، وإنما هي تعليل لوجه القراءة. والقراءة بالتخفيف جائزة، رغم الخلاف حول حجتها، فالأُكْل والأُكُل معناهما واحد، وهو ما أكّد عليه الواحدي بقوله: "الأكل المهيأ للأكل، ومنه قيل: للرزق الأُكْل، يقال: فلان كثير الأُكْل من الدنيا"[3]. كما ذكر المنتجب الهمذاني أنّ (الأُكُل) بمعنى المأكول على البناء للمفعول، وكلّ ما يؤكل فهو أُكُل أو أُكْل، وكلا القراءتين من المتواتر [4].

وخلاصة الوجهين: أنّ (الأُكل) بضم الكاف وإسكانها اسم للمأكول، والمقصود به ثمر النخل والشجر، والقراءتان صحيحتان من حيث اللغة والقراءة، ولا ترجح إحداهما على الأخرى إلا من جهة كونها قراءة الأغلب؛ إذ إن قراءة التثقيل أكثر انتشارًا. أمّا من الناحية اللغوية فالمعنى واحد. كما أشار أبو منصور الأزهري بقوله: "هما لغتان جيدتان، فاقرأ كيف شئت"[5].

رابعًا: الأثر الدلالي للتوجيهات

1- الفروق الدلالية بين القراءات

لا يظهر بين القراءتين أي فروق دلالية؛ فالمعنى ثابت في الوجهين، والدلالة واحدة، والقراءتان تجسدان القدرة الإلهية في تنوع الطعوم رغم وحدة الماء والهواء والتربة. والاختلاف بين الوجهين من باب اختلاف اللفظ والمعنى واحد. وهو ما أشار إليه أبو عمرو الداني من أنّ البيان، والإدغام، والمد، والقصر، والفتح، والإمالة، وتحقيق الهمز أو تخفيفه تُعدّ من باب اختلاف اللغات فقط دون اختلاف في المعنى [6]، وينطبق ذلك على إسكان الكاف وضمها في لفظ (الأُكل).

وتحوي الآية ردًا قاطعًا على مذهب أصحاب الطبائع الذين يقولون أنّ الطعوم تحدث بطبع الأرض والهواء والماء، فقد قال الجصاص: "فيه أوضح دلالة على بطلان مذهب أصحاب الطبائع؛ لأنه لو كان حدوث ما يحدث من الثمار بطبع الأرض والهواء والماء لوجب أن يتفق ما يحدث من ذلك لاتفاق ما يوجب حدوثه"[7].

(1) ابن خالويه، **إعراب القراءات السبع وعللها، ط1**، ج1، ص: 100.

(2) ابن خالويه، **الحجة في القراءات السبع**، ط4، ص: 102.

(3) الواحدي، **التفسير البسيط** ط1، ج12، ص: 292.

(4) المنتجب الهمذاني، **الكتاب الفريد في إعراب القرآن المجيد**، ط1، ج3، ص: 651.

(5) الأزهري، **معاني القراءات للأزهري**، ط1، ج1، ص: 227.

(6) أبو عمرو الداني، **الأحرف السبعة في القرآن**، ط1، ص: 48.

(7) الجصاص، **أحكام القرآن**، ط1، ج3، ص: 233.

2- الأثر العقدي والفقهي والإعجازي

لا تشـــتمل الآية على أي أحكام فقهية، فهي دعوة إلى التـأمـل في قـدرة الله تعـالى في خلقـه من خلال النظر والتـأمـل في اختلاف الطعوم بين النبـات رغم وحدة الماء والهواء والتربة. وتتمثل الدلالة العقدية في إثبـات وحـدانيـة الله تعـالى وانفراده بالخلق والتـدبير، وهي عقيدة المؤمن الذي يوقن بأنّ المدبر لكل شـيء هو الله تعالى. وقد عبّر النحاس عن هذا المعنى بقوله: "أي: هي تأتي مختلفـة وإن كـان الهواء واحـدًا، فقـد عُلِم أن ذلك ليس من أجل الهواء ولا الطبع، وأن لها مدبرًا"(1).

أمّا الدلالة الإعجازية البلاغية فتتمثل في بنية الآية كلهـا، وإن كـانـت لفظـة (الأُكـل) تحمـل بحـد ذاتهـا إعجازًا بلاغيًا؛ إذ اختصـــــت باختلاف الطعوم في المأكول، فاسـتُثني ما لا يؤكل كالنباتات السـامة؛ إذ لو قال: (نفضـــل بعضـــها على بعض في الطعم) لاشتمل على كل ما له طعم سواء كان صالحًا للأكل أم لا. لكنّه لما أراد أن يبين التفاضـــل بين طعوم النبات اســـتخدم لفظة: (الأكل)، فدلت على ما يصلح للأكل.

المطلب الثالث: في الوقف على الأسماء المنقوصة

ورد توجيه القراءات في الأسماء المنقوصـــة الواردة بين إثبات الياء وحذفها في أربعة أسماء في ســـورة الرعد: الأول: (هـاد) في قولـه تعـالى: ﴿وَلِكُلِّ قَوْمٍ هَادٍ﴾. ســـورة الرعـد، من الآيـة: 7، وقولـه تعـالى: ﴿وَمَن يُضْـــلِلِ ٱللَّهُ فَمَا لَهُۥ مِنْ هَادٍ﴾. ســـورة الرعد، من الآية: 33. والثاني: (واق) في قوله تعالى: ﴿وَمَا لَهُم مِّنَ ٱللَّهِ مِن وَاقٍ﴾ ســـورة الرعـد، من الآيـة: 34، وقولـه تعـالى: ﴿مَـا لَـكَ مِنَ ٱللَّهِ مِن وَلِيٍّ وَلَا وَاقٍ﴾ ســورة الرعد، من الآية: 37. والثالث: (وال) في قوله تعالى: ﴿وَمَا لَهُم مِّن دُونِهِۦ مِن وَالٍ﴾. سورة الرعـد، من الآيـة: 11. والرابع: (المتعـال) في قولـه تعالى: ﴿عَـٰلِمُ ٱلْغَيْبِ وَٱلشَّـــهَـٰدَةِ ٱلْكَبِيرُ ٱلْمُتَعَالِ﴾. سورة الرعد، الآية: 9.

أولًا: عرض القراءات

قرأ ابن كثير (هـاد) و(واق) و(وال) بإثبـات اليـاء وقفًا، وحذفها مع التنوين وصلًا، وقرأ الباقون بحذف الياء وصـــلًا ووقفًا. قال ابن مجاهد: " قرأ ابن كثير (يوم التلاق) و (يوم التناد) يثبت الياء وصـــلًا أو وقفًا، وكذلك (من واق) و (من هاد)؛ يصل بالتنوين ويقف على الياء"(2).

أمّا لفظ (المتعال) فقد قرأه ابن كثير ويعقوب بإثبات الياء في الوصـــل والوقف، في حين قرأ الباقون بحذف اليـاء في الحـالين. قـال ابن مجـاهـد: "قرأ ابن كثير (المتعال سواء منكم) بياء في الوصل والوقف، وكذلك قـال الحلواني عن أبي معمر المنقري عن عبـد الوارث عن أبي عمرو، وكـذلـك أخبرني أبو حـاتم الرازي في كتـابـه إليّ عن أبي زيـد عن أبي عمرو. والبـاقون لا يثبتون الياء في وصل ولا وقف"(3).

(1) النحاس، **معاني القرآن**، ط1، ج3، ص: 470.

(2) ابن مجاهد، **السبعة في القراءات**، ط2، ص: 568.

(3) ابن مجاهد، **السبعة في القراءات**، ط2، ص: 358.

ثانيًا: منهج الإمام وأصوله في التوجيه

ذكر الإمام صدّيق توجيه القراءات في لفظ (هاد)، ولم يذكر توجيهًا لألفاظ (واق) أو (وال) أو (المتعال)، وقد قال في بيان قراءة (هاد): "وقرأ الجمهور (هاد) من دون إثبات الياء على اللغة الكثيرة الفصيحة، وقرئ بإثباتها على اللغة القليلة وهما سبعيتان"[1]. ويلاحظ أنّ الإمام صديق لم يتعرض لتوجيه القراءات في الأسماء المنقوصة إلا في لفظ (هاد)، حيث أثبت وجود قراءتين، مشيرًا إلى تفضيل قراءة الجمهور بقوله: "من دون إثبات الياء على اللغة الكثيرة الفصيحة"، مما يدلّ على استحسانه لهذه القراءة.

ثالثًا: التوجيه الصرفي للقراءات

1- توجيه القراءات في لفظ (هاد)

لا خلاف بين العلماء على أنّ القراءتين في لفظ (هاد) -سواء بإثبات الياء أو حذفها- معناهما واحد، وأنّ الاختلاف بينهما صرفيّ يتعلق ببنية الكلمة. وقد قال مقاتل: "فَما لَهُ مِنْ هادٍ، يعني: من أحد يهديه إلى دين الله عز وجل"[2]. كما قال الطبري: "ومن أضله الله عن إصابة الحق والهدى بخذلانه إياه، فما له أحد يهديه لإصابتهما"[3]. وقد اتفقت كتب التفسير على هذا المعنى، ولم يرد في أي منها ما يشير إلى فرق دلالي بين القراءتين.

وقد ذكر الإمام صدّيق أنّ لفظ (هاد) في قوله تعالى: (ومن يضلل الله فما له من هاد) يدل على أنّ من جعله الله ضالًا لا يستطيع أحد هدايته. وهذا المعنى هو ما عبر عنه الماتريدي بقوله: "من أضله الله فلا يملك أحد هدايته"[4]. أمّا لفظ (هاد) في قوله تعالى: (ولكل قوم هاد) فقد ذكر الإمام أنه يحتمل عدة معانٍ، منها: النبيّ، أو أنّ المراد هو الله سبحانه وتعالى، أو العمل الصالح، أو القائد إلى الخير. وأشار الفراء إلى المعاني نفسها بقوله: "قال بعضهم: نبي. وقال بعضهم: لكل قوم هاد يتبعونه، إما بحق أو بباطل"[5]. وهذه المعاني تدخل في باب التأويل المقبول، ولكل وجه منها شواهد من القرآن أو السنة، دون أن يخرج أي منها عن الصواب، أو يحيد بالمعنى عن مقصده العام.

وقد بيّن ابن الصائغ أنّ الاسم المنقوص إذا كان نكرة مرفوعًا أو مجرورًا، سقط حرف إعرابه لوجوب تنوينه؛ اتّقاءً لاجتماع ساكنين، وساغ ذلك لدلالة الكسرة التي قبله عليه"[6]. وعلى هذا فإنّ (هادي) في حال النكرة المرفوعة أو المجرورة تكون صورته: (هادٍ) بتنوين الكسر وحذف ياء المنقوص.

أمّا حجة حذف ياء المنقوص عند الوقف، فقد ذكر العكبري أنّ الياء لما وجبَ حذفها في الوصلِ بسبب التنوين، لزم أن تحذف في الوقف أيضًا؛ لأنّ الوقف حالة عارضة، والعارض لا يغّير حكم الأصل. أمّا

(1) صدّيق حسن خان، **فتح البيان في مقاصد القرآن**، د.ط، ج7، ص: 63.

(2) مقاتل بن سليمان، **تفسير مقاتل بن سليمان**، ط1، ج3، ص: 713.

(3) الطبري، **تفسير الطبري جامع البيان**، ط1، ج13، ص: 551.

(4) الماتريدي، **تفسير الماتريدي**، ط1، ج6، ص: 348.

(5) الفراء، **معاني القرآن**، ط1، ج2، ص: 59.

(6) ابن الصائغ، **اللمحة في شرح الملحة**، ط1، ج 1، ص: 177.

من أثبت الياء في الوقف، فاستند إلى أنّ موجب الحذف في الوصل التقاء الياء مع التنوين، فحذفت الياء لئلا يجتمع ساكنان. فلمّا زال السبب عند الوقف، وأُمِنَ التقاء الساكنين، عادت الياء إلى أصلها، وشبهوا ذلك بحذف حرف العلة مع الجازم، ثم عودته عند زوال الجزم [1].

وقد رجّح كثيرون حذف الياء في الوقف، اعتمادًا على أنّ الوقف عارض لا يغيّر حكم الأصل. وقال ابن مالك: "فإن كان منونًا ولم يكن منصوبًا، ولا محذوف العين أو الفاء، فالمختار الوقف عليه بالحذف نحو: هذا قاضٍ، ومررت بقاضٍ"[2].

وعلى هذا، فقراءة الجمهور بحذف الياء من (هاد) وقفًا ووصلًا تستند على كون الوقف عارض لا يغير حكم الحذف. ولم يخالفهم ابن كثير في حالة الوصل؛ إذ قرأ بحذف الياء كذلك، مما يدلّ على اتفاق القراء في علّة الحذف، وإن اختلفوا في مسألة: هل يزول موجب الحذف عند الوقف أم يبقى حكمه؟ واستحسن الإمام صدّيق ما استحسنه كثير من العلماء، فجعل قراءة (هاد) بحذف الياء من اللغة الكثيرة الفصيحة، أمّا إثباتها في الوقف فحمله على لغة قليلة.

2- توجيه القراءات في لفظ (واق)

تتشابه قراءة (واق) مع (هاد) في مسألة حذف الياء أو إثباتها، فقد ذكر ابن مجاهد أنّ ابن كثير يصل بالتنوين ويقف على الياء في (واق)، بينما يقرأ الباقون بحذف الياء وصلًا ووقفًا [3]. وأمّا قراءة ابن كثير بإثبات الياء فتكون في الوقف، أمّا الوصل فلا خلاف على وجوب التنوين فيه. فقد قال ابن مهران: "ولم يختلفوا في الوصل أنه بالتنوين ولا يجوز غيره"[4].

وأشار أبو شامة المقدسي في شرح الشاطبية إلى أنّ ابن كثير يقف بالياء على الأصل، وإنما حذفت في الوصل لاجتماعها مع سكون التنوين، فإذا زال التنوين بالوقف عادت الياء، والباقون يحذفونها تبعًا لحال الوصل. واعتبر ذلك وهما لغتين؛ فالحذف أكثر شيوعًا وفيه متابعة الرسم"[5]. وعليه فإنّ حذف الياء من (واق) هو الرأي الراجح، ويقاس عليه كما في لفظ (هاد)، باعتبار أنّ الوقف عارض لا يغير حكم الأصل.

3- توجيه القراءات في لفظ (وال)

ذكر الإمام صدّيق أنّ معنى (وال) في قوله تعالى: (وما لهم من دونه من وال) هو: مَنْ يلي أمرهم ليدفع عنهم العذاب، أو الناصر الذي ينصرهم فيمنعهم من العذاب. وأوضح أنّ المعنى العام للفظ هو أنّه لا رادّ لعذاب الله ولا ناقض لحكمه. وأشار مقاتل إلى أنّ (وال) معناه: وليّ [6]، ويظهر أنّ لفظ (وال) بوزن (فاعل) يتساوى مع معنى (وليّ) بوزن (فعيل)، وهو

(1) يُنظر: **التبيين عن مذاهب النحويين البصريين والكوفيين** للعكبري، ط1، ص: 184-185.

(2) ابن مالك، شرح الكافية الشافية، ط1، ج4، ص: 1985.

(3) ابن مجاهد، **السبعة في القراءات**، ط2، ص: 568.

(4) ابن مهران، **المبسوط في القراءات العشر**، د.ط، ص: 255.

(5) أبو شامة المقدسي، **شرح الشاطبية إبراز المعاني من حرز الأماني**، د.ط، ص: 547.

(6) مقاتل بن سليمان، **تفسير مقاتل بن سليمان**، ط1، ج2، ص: 370.

ما ذكره ابن قتيبة بقوله: "وال، أي: ولي، مثل: قادر وقدير، وحافظ وحفيظ"[1]. ولا خلاف في أنّ المراد بالوالي في قوله تعالى: (وما لهم من دونه من وال) هو أنّه لا يلي أمرهم أحد فينصرهم أو يحميهم أو يمنعهم من عذاب الله. كما أوضح الزجاج: "أي لا يلي أمرهم أحد من دون الله"[2].

أمّا حجة حذف الياء من (وال) فهي حجة كلّ اسم منقوص منون غير منصوب؛ إذ تحذف ياؤه عند التقاء الساكنين. قال ابن خالويه: "والأصل: من والي، مثل ضارب، فاستثقلوا الكسرة على الياء فخزلت، فالتقى ساكنان: الياء والتنوين، فحذفت الياء لالتقاء الساكنين" [3]. وأمّا حجة من أثبت الياء، فإنّ التنوين يسقط في الوقف، فلا سبب لالتقاء الساكنين، وإذا زال السبب رُدّت الياء إلى أصلها فثبتت. وقد أشار ابن عادل إلى أنّ ابن كثير كان يقف بالياء، مستندًا في ذلك إلى ما رواه سيبويه: أن بعض الثقات من العرب يقفون بالياء[4].

ولا خلاف بين العلماء على أنّ حكم (هاد) و(واق) و(وال) واحد فيما يتعلق بحذف الياء أو إثباتها. فقد قال ابن مجاهد في سياق الوقف على الأسماء المنقوصة: "ابن كثير وحده يقف بياء على قوله: (هاد) و(واق) و(وال)، وقرأ الباقون بغير ياء"[5].

والذي عليه الأكثر هو القراءة بحذف الياء وصلًا ووقفًا في هذه الأسماء المنقوصة. قال مكي بن أبي طالب: "والحذف أكثر، وهو الاختيار؛ لأن الأكثر عليه"[6].

ولا خلاف في حججهم في الحذف والإثبات، فقد ذكر الفارسي أنّ الوقف على (هاد) و(واق) و(وال) يشمل لغتين: إحداهما –وهي الأكثر شيوعًا– الوقف على الاسم المنقوص بغير ياء؛ لأنّه في الوصل كان متحركًا بالكسر، فإذا وقفت حذفت الحركة كما تحذفها من سائر المتحركات. والأخرى: أنّ ابن كثير يقف بالياء؛ لأن حذفها إنما كان لأجل التنوين، فلما زال التنوين في الوقف عادت الياء، وقد حكى سيبويه اللغتين جميعًا، وأشار إلى أنّ بعض العرب يقول: هذا داعي [7].

4– توجيه القراءات في لفظ (المتعال)

ذكر الإمام صدّيق معنى (المتعال) من الناحية اللغوية، فقال إنّ معناه: العظيم الذي كل شيء دونه، أو المتعالي عما يقوله المشركون، أو المستعلي على كل شيء بقدرته وعظمته وقهره، أو المتعالي عن الخلق باستوائه على عرشه ومباينته عن خلقه، وهو الأولي [8]، فرجّح أنّ التعالي يكون بالاستواء على العرش. وأمّا قراءة (المتعال) فتُقرأ بحذف الياء وبإثباتها،

(1) ابن قتيبة، **غريب القرآن**، د.ط، ص: 225.

(2) الزجاج، **معاني القرآن وإعرابه**، ط1، ج3، ص: 142.

(3) ابن خالويه، **إعراب القراءات السبع وعللها، ط1**، ج1، ص: 326-327.

(4) ابن عادل، **اللباب في علوم الكتاب**، ط1، ج 11، ص: 313.

(5) ابن مجاهد، **السبعة في القراءات**، ط2، ص: 360.

(6) مكي بن أبي طالب، **الكشف عن وجوه القراءات السبع وعللها وحججها**، ط2 ج2، ص: 22.

(7) الفارسي، **الحجة للقراء السبعة**، ط2، ج5، ص: 23-24.

(8) صدّيق حسن خان، **فتح البيان في مقاصد القرآن**، د.ط، ج7، ص: 25.

والقراءتان سبعيتان، لكنّ الإمام صديق لم يتعرض لتوجيه القراءتين.

ومن الناحية الصرفية يشمل لفظ (المتعالي) إعلالًا بالقلب، وأصله (متعالو)، فقلبت الواو ياءً؛ لأنّ أصل لام الفعل واو، كما في علا يعلو. وقال ابن خالويه: "(المتعالي) بوزن (متفاعل) من العلوّ، والأصل: متعالو، فانقلبت الواو ياء لانكسار ما قبلها، كقولك: الداعي والغازي، والأصل: الدّاعِو والغازِو، فصارت الواو ياء لانكسار ما قبلها" [1]. ويختلف وجه القراءة في (المتعال) عن ألفاظ (هاد) و(واق) و(وال) من حيث أنّه معرفة، ولا يحتوي على تنوين. لذلك قرأ ابن كثير (المتعالي) بالياء وصلًا ووقفًا على الأصل، بينما قرأ الباقون بعدم إثبات الياء سواء في الوصل أو الوقف.

وقد ذكر ابن خالويه أنّ حذف الياء في (المتعال) له حجتان: الأولى تتعلق بخطّ المصحف. والثانية بأن العرب يجتزئون بالكسرة عن الياء الشّديدة. واستشهد بقول مضرس بن ربعي [2]: فطرتُ بمنصلي في يعملاتٍ... دوامي الأيدِ يخبطن السّريحا، أي أراد: الأيدي فحذف الياء [3]. كما ذكر سيبويه أنّ اسم الفاعل إذا لم يكن في موضع تنوين، فإن البيان يكون أجود في الوقف، كما في قولك: هذا القاضي، وهذا العمي؛ لأنها ثابتة في الوصل [4]. ولفظ (المتعال) يحتوي على ألف ولام؛ ولذلك فإنّ إثبات الياء أجود وأقرب إلى الأصل.

ومن حجج حذف الياء في (المتعال) قول النحاس: "والْمُتَعالِ: المستعلي على كل شيء، وحذفت الياء لأنه رأس آية"[5]. ويقصد بقوله (رأس آية) أنّ الحذف يكون بسبب الوقف على الفواصل. وهو ما أشار إليه سيبويه بقوله: "وجميع ما لا يحذف في الكلام وما يختار فيه ألّا يحذف، يحذف في الفواصل والقوافي، فالفواصل قوله تعالى: (والليل إذا يسر)، (ما كنا نبغ)، (يوم التناد)، (الكبير المتعال) [6]. وأيضًا قال السيرافي: "إنما يريد بالفواصل، رؤوس الآي ومقاطع الكلام"[7]. وعلى هذا، يجيز سيبويه اللغتين في (المتعال)؛ فقد ذكر أنّ إثبات الياء أجود في كل ما لم يكن فيه تنوين، ثم أجاز حذف ياء (المتعالي) في رأس الآية، رغم كونها معرفة بالألف واللام. وخالص رأيه قوله: "وإثبات الياءات والواوات أقيس الكلامين، وهذا جائز عربيٌّ كثير"[8].

والخلاصة في توجيه القراءة بين حذف ياء المنقوص وإثباتها هي أنّ الحذف في الوصل والوقف هو الأكثر

(1) ابن خالويه، **إعراب القراءات السبع وعللها، ط1**، ج1، ص: 326.

(2) مضرس بن ربعي بن لقيط الأسدي: شاعر حسن التشبيه والرصف. أورد له البغدادي أبياتًا جيدة في وصف ليلة ويوم، ومقطوعة فيها حكمة. وقال: هو شاعر جاهلي. (معجم الشعراء للمرزباني، ص: 390)، (الأعلام للزركلي، ج7، ص: 250).

(3) ابن خالويه، **إعراب القراءات السبع وعللها، ط1**، ج1، ص: 325-326.

(4) سيبويه، **الكتاب**، ط3، ج1، ص: 27.

(5) النحاس، **إعراب القرآن**، ط1، ج2، ص: 220.

(6) سيبويه، **الكتاب**، ط3، ج4، ص: 184-185.

(7) السيرافي، **شرح كتاب سيبويه**، ط1، ج5، ص: 57.

(8) سيبويه، **الكتاب**، ط3، ج1، ص: 27.

شيوعًا في الأسماء المنقوصة التي لا تحتوي على ألف ولام، مثل (هاد)، (واق)، (وال). وقال أبو شامة المقدسي: "وهما لغتان، والحذف أكثر، وفيه متابعة الرسم"[1]. أمّا ما يحتوي على ألف ولام، مثل (المتعال)، فإثبات الياء في الوصل والوقف هو الأصل والقياس. وكلّ قراءة بخلاف ذلك صحيحة لكنها ليست على الأصل أو القياس. قال ابن عادل: "الوقف على المنقوص المنون بحذف الياء نحو: هذا قَاض، وإثباتها لغةً قَلِيلٌ"[2].

وقد قرأ الجمهور (المتعال) بحذف الياء خلافًا للقياس، وحجتهم في ذلك اتباع خط المصحف [3]. ولا خلاف في أنّ المعنى واحد في القراءتين، وأنّ الاختلاف بينهما صرفيّ في بنية الكلمة، لا يؤثر في المعنى العام.

رابعًا: الأثر الدلالي للتوجيهات

1- الفروق الدلالية بين القراءات

تدلّ القراءة بحذف ياء الأسماء المنقوصة على نفس معنى القراءة بإثباتها. ومن الناحية اللغوية، لا فرق بين (هادٍ) و(هادي)؛ فكلاهما من الجذر: هدى، ومعنى الهادي في القراءتين هو الدليل أو المرشد، وذكر الثعلبي أنّ (هاد) معناه: موفّق (4). وكذلك (واق) و(وال) لا تختلف الدلالة فيهما عمّا في (هاد)؛ فحذف ياء المنقوص لا يؤثر في المعنى العام للآية. والفروق بين القراءتين -حذف ياء المنقوص وإثباتها- تقتصر على التغاير الصوتي والإملائي، ولا تُغيّر المعنى العام أو الغرض البلاغي.

2- الأثر العقدي والفقهي والإعجازي

الآيات التي وردت فيها الأسماء المنقوصة (هاد) و(واق) و(وال) و(المتعال) لا تتضمن أحكامًا فقهية؛ إذ إنّها دعوية، تؤكد على انعدام الهادي والواقي والوالي إذا أراد الله أنْ يضل أو يعذب عباده.

أمّا من الناحية العقدية، فإنّ هذه الآيات تجسّد عقيدة أهل السنة والجماعة في القدر، ومفادها أنّ الله وحده هو الهادي والواقي والوالي. وذكر الثعلبي أنّ الآيات تأتي ردًّا على القدرية [5]. وقال القرطبي: "ومن يضلل الله فما له من هاد، أي من خذله فلا مرشد له. وهو يرد على القدرية وغيرهم"[6]. وبالتالي، فإنّ المعنى العقدي في الآيات يبيّن أنّ الله هو المتصرف في خلقه بهدايتهم أو إضلالهم، ووقايتهم أو تعذيبهم، وتولّي أمرهم أو تركهم لأهوائهم. وكل ذلك يؤكد عقيدة القضاء والقدر.

أمّا الدلالات البلاغية فتتمثل في ورود (هاد) و(واق) و(وال) بصيغة النكرة للدلالة على العموم والشمول؛ إذ تفيد الآيات نفيًا قاطعًا لوجود أي نوع من الهداية

(1) أبو شامة المقدسي، **شرح الشاطبية إبراز المعاني من حرز الأماني**، د.ط، ص: 547.

(2) ابن عادل، **اللباب في علوم الكتاب**، ط1، ج 16، ص: 502.

(3) ابن زنجلة، **حجة القراءات**، د.ط، ص: 372.

(4) الثعلبي، **الكشف والبيان عن تفسير القرآن**، ط1، ج5، ص: 294.

(5) الثعلبي، **الكشف والبيان عن تفسير القرآن**، ط1، ج23، ص: 49. ج8، ص: 232.

(6) القرطبي، **الجامع لأحكام القرآن**، ط2، ج10، ص: 32.

أو الوقاية أو الولاية لِمن أراد الله عذابه. واستخدام صيغة النكرة في مثل هذا المعنى أجود وأبلغ؛ لأنها تدلّ على انتفاء العموم، واستغراق النفي لجميع الأنواع بلا استثناء. قال الطيبي: "والتنكير في (هَادٍ) للإبهام والشيوع"[1]. فالنكرة هنا أفادت العموم؛ فلا هادي لهم –أيًا كان– إنْ أراد الله إضلالهم.

أمّا صيغة المعرفة في (المتعال) فتؤكد انفراد الله تعالى بالعلوّ والرفعة. وجاءت بعد قوله تعالى: (الكبير) لتدلّ على العظمة والعلوّ. فصفة (المتعال) صارت في صيغتها المعرّفة اسمًا من أسماء الله الحسنى، فإذ قيل: هذا رجلٌ متعالٍ، فالمعنى: المتكبّر على الناس، فتكون صفة مذمومة. أمّا حينما تُذكر بالمعرفة فهي تخص الذات الإلهية.

نتائج الدراسة

1. في توجيه القراءات يذكر الإمام صديق القراءات القرآنية دون أن ينسبها أو يبيّن درجتها، مما يدل على عدم اهتمامه بنسبة القراءات.
2. اعتمد الإمام صديق في تفسيره على عموم اللفظ، واستدل في تفسيره بالمعاجم والنحو والصرف بما يخدم المعنى العام، كما اعتمد في توجيه القراءات على بعض الأصول النحوية والصرفية واللغوية. وكل ما ذكره من توجيه القراءات نحويًا وصرفيًا كان لبيان أوجه التأويل، ومعرفة المعنى العام للآية.
3. اعتمد الإمام صديق في تفسيره على القرآن الكريم، والحديث الشريف، وأقوال الصحابة والتابعين، وأقوال العلماء والمفسرين قبله.
4. استطاع الإمام صدّيق أن يضع تفسيره بين كتب التفسير المشهورة؛ إذ أوجز فيه دون إخلال، وابتعد عن الحشو وما لا يخدم التفسير، وانتهج نهج أهل السنة والجماعة في الأمور العقدية كصفات الله تعالى. كما خلا تفسيره من المسائل الفلسفية والتأويل غير المعتمد على قواعد التفسير المعتبرة عند المفسرين. وكلّ ذلك جعل تفسيره جزءًا من منظومة التفاسير السنية المعتدلة.
5. من خلال اطلاع الباحث على تفسير الإمام صديق، ومقارنته بـ (فتح القدير) للشوكاني في مواضع كثيرة، تبيّن للباحث أنّ الإمام صديق تأثر في تفسيره بتفسير الشوكاني (فتح القدير) تأثرًا واضحًا وعميقًا؛ إذ يبدو كأنّ الإمام صديق قد ألّف تفسيره (فتح البيان) واضعًا أمامه تفسير الشوكاني، صفحة بصفحة، وموضعًا بموضع.

التوصيات

يوصي الباحث الدارسين والباحثين وطلاب العلم بما يأتي:

1. الاهتمام بعلوم القرآن الكريم، والكتب التي تتعلق به، وجعل دراسة العلوم القرآنية مُقدَمة على غيرها من الدراسات الشرعية واللغوية.

(1) الطيبي، **فتوح الغيب في الكشف عن قناع الريب**، ط1، ج8، ص: 468.

2. حث المؤسسات والأفراد وكل من يملك القدرة المادية على دعم العلماء، وذلك من خلال نشر البحوث والدراسات، وترجمة كتب التفسير والسنة النبوية إلى اللغات الأخرى.
3. العناية بتحقيق الكتب المتعلقة بكتاب الله تعالى، ولا سيما مؤلفات العلماء من غير العرب؛ إذ ما يزال في التراث الإسلامي كثير من المصنفات لم يُحقّق أو يُنقَّح بعد.
4. الاهتمام بالعلماء المسلمين من الأمم الأخرى، وتشجيعهم على البحث والدراسة في العلوم الإسلامية، اقتداء بما فعله الإمام صديق حين استقدم علماء اليمن إلى الهند لنشر العلم والمعرفة.
5. الدعوة إلى دراسة تفسير الإمام صديق حسن خان، وذلك بأنْ بوضع الحواشي والتعليقات التي تنسب فيها القراءات وتبين درجتها. مع الحث على البحث في مؤلفات الإمام الأخرى وتحقيقها وتنقيحها ونشرها بما يفيد التراث الإسلامي.

المصادر والمراجع

1. الأبياري، علي بن إسماعيل، التحقيق **والبيان في شرح البرهان في أصول الفقه**، تح: علي بن عبد الرحمن الجزائري، ط1 (الكويت: دار الضياء، 1434 هـ - 2013 م).
2. ابن أبي حاتم، أبو محمد، عبد الرحمن بن محمد، **تفسير القرآن العظيم لابن أبي حاتم**، تح: أسعد محمد الطيب، ط3 (المملكة العربية السعودية: مكتبة نزار مصطفى الباز، 1419 هـ).
3. الأنباري، أبو البركات، كمال الدين، عبد الرحمن بن محمد، **أسرار العربية**، ط1 (د.م: دار الأرقم بن أبي الأرقم، 1420هـ- 1999م).
4. الأندلسي، أبو حيان، محمد بن يوسف، **البحر المحيط في التفسير**، د.ط (بيروت: دار الفكر، 1420هـ).
5. ابن الباذش، أبو جعفر، أحمد بن علي بن أحمد، **الإقناع في القراءات السبع**، د.ط (د.م: دار الصحابة للتراث، 1431 هـ).
6. البخاري، أبو عبد الله محمد بن اسماعيل، **صحيح البخاري**، تح: د. مصطفى ديب البغا، ط5 (دمشق: دار ابن كثير ودار اليمامة، 1414 هـ - 1993 م).
7. ابن الجزري، شمس الدين، محمد بن محمد، **شرح طيبة النشر**، ط2 (بيروت: دار الكتب العلمية، 1420هـ).
8. ابن الجزري، شمس الدين، محمد بن محمد، **النشر في القراءات العشر**، تح: علي محمد الضباع، د.ط (د.م: المطبعة التجارية الكبرى، 1431 هـ).
9. ابن جني، أبو الفتح، عثمان بن جني، **المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها**، تح: محمد عبد القادر، ط1 (بيروت: دار الكتب العلمية، 1419 هـ).

10. ابن جني، أبو الفتح، عثمان بن جني، **الخصائص**، تح: محمد علي النجار، ط4 (مصر: الهيئة المصرية العامة للكتاب، د.ت).
11. ابن حنبل، أبو عبد الله، أحمد بن محمد بن حنبل بن هلال بن أسد الشيباني، **مسند الإمام أحمد**، تح: شعيب الأرنؤوط، ط1 (د.م: مؤسسة الرسالة، 1421 هـ - 2001 م).
12. ابن خالويه، أبو عبد الله، الحسين بن أحمد، **الحجة في القراءات السبعة**، تح: عبدالعال سالم مكرم، ط4 (بيروت: دار الشرف، 1401 هـ).
13. الخليل، أبو عبد الرحمن الخليل بن أحمد بن عمرو الفراهيدي، **الجمل في النحو**، تح: فخر الدين قباوة، ط5 (د.م: د.ن، 1416هـ 1995م).
14. الزجاج، أبو إسحاق، إبراهيم بن السري، **معاني القرآن وإعرابه**، تح: عبد الجليل عبده شلبي، ط1 (بيروت: عالم الكتب، 1408 هـ).
15. الزمخشري، أبو القاسم، محمود بن عمرو، **المفصّل في صنعة الإعراب**، تح: د. علي بو ملحم، ط1 (بيروت: مكتبة الهلال، 1993 م).
16. ابن زنجلة، أبو زرعة، عبد الرحمن بن محمد، **حجة القراءات**، تح: سعيد الأفغاني، د.ط (د.م: دار الرسالة، 1431 هـ).
17. السمين الحلبي، أبو العباس، أحمد بن يوسف، **الدر المصون في علوم الكتاب المكنون**، تح: د. أحمد الخراط، د.ط (دمشق: دار القلم، 1431 هـ).
18. سيبويه، أبو بشر، عمرو بن عثمان، **الكتاب لسيبويه**، تح: عبد السلام محمد هارون، ط3 (القاهرة: مكتبة الخانجي، 1408 هـ).
19. الشاطبي، أبو محمد، القاسم بن فيرة، **متن الشاطبية حرز الأماني ووجه التهاني في القراءات السبع**، تح: محمد تميم الزعبي، ط4 (د.م: مكتبة دار الهدى، 1426 هـ).
20. الطبري، أبو جعفر محمد بن جرير، **تفسير الطبري جامع البيان**، ط1 (القاهرة: دار هجر للطباعة، 2001م).
21. ابن عادل، أبو حفص سراج الدين، عمر بن علي، **اللباب في علوم الكتاب**، تح: الشيخ عادل أحمد، ط1 (بيروت: دار الكتب العلمية، 1419 هـ).
22. ابن عطية، أبو محمد، عبد الحق بن غالب، **المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز**، تح: عبد السلام عبد الشافي، ط1 (بيروت: دار الكتب العلمية، 1422 هـ).
23. العكبري، أبو البقاء، عبد الله بن الحسين، **اللباب في علل البناء والإعراب**، تح: د. عبد الإله النبهان، ط1 (دمشق: دار الفكر، 1416 هـ).
24. أبو عمرو الداني، أبو عمرو، عثمان بن سعيد بن عثمان، **التيسير في القراءات السبع**،

تح: أوتو تريزول، ط2 (بيروت: دار الكتاب العربي، 1404 هـ).

25. الفارسي، أبو علي، الحسن بن أحمد، **الحجة للقراء السبعة**، تح: بدر الدين قهوجي، ط2 (بيروت: دار المأمون للتراث، 1413 هـ).

26. الفراء، أبو زكريا، يحيى بن زياد، **معاني القرآن**، تح: أحمد يوسف النجاتي، ط1 (مصر: دار المصرية للتأليف والترجمة، 1431هـ).

27. ابن مالك، أبو عبد الله، جمال الدين محمد بن عبد الله، **تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد**، تح: محمد كامل بركات، د.ط (القاهرة: دار الكاتب العربي للطباعة والنشر، 1387 هـ).

28. المبرد، أبو العباس، محمد بن يزيد بن عبد الله، **الكامل في اللغة والأدب**، تح: محمد أبو الفضل، ط3 (القاهرة: دار الفكر العربي، 1417 هـ - 1997 م).

29. ابن مجاهد، أبوبكر، أحمد بن موسى، **السبعة في القراءات**، تح: شوقي ضيف، ط2 (مصر: دار المعارف، 1400 هـ).

30. مقاتل بن سليمان، أبو الحسن، مقاتل بن سليمان بن بشير، **تفسير مقاتل بن سليمان**، تح: عبد الله محمود شحاته، ط1 (بيروت: دار إحياء التراث، 1431 هـ).

31. ابن منظور، أبو الفضل محمد بن مكرم، **لسان العرب**، ط3، (بيروت: دار صادر، 1414 هـ).

32. النحاس، أبو جعفر، أحمد بن محمد بن إسماعيل بن يونس، **إعراب القرآن**، ط1 (بيروت: دار الكتب العلمية، 1421 هـ).

33. ابن هشام، جمال الدين، عبد الله بن يوسف، **أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك**، تح: بركات يوسف، د.ط (بيروت: دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، 1431 هـ).

34. ابن يعيش، أبو البقاء، يعيش بن يعيش، **شرح المفصل للزمخشري**، ط1 (بيروت: دار الكتب العلمية، 1422هـ).